S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2934
9 August 1990

ARABIC

مجلس الأمن

UN 1990
AUG 1 0 1990
UN/SA

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٣٥

الرئيس :	السيد مونتيانو	(رومانيا)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
	اثيوبيا	السيد تاديسي
	زائير	السيد لوكابو خايوجي انزاجي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيدة راسي
	كندا	السيد كيرش
	كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
	كوت ديفوار	السيد انيت
	كولومبيا	السيدة كاستانيو
	ماليزيا	السيد رجالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
	اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (S/21424)

رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21470)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٩٣٣ ، أدعو ممثلي العراق والكويت إلى شغل مقعدين على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل عمان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، أن أدعو ممثل عمان الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الخصيبي (عمان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

ويجتمع مجلس الامن وفقا للطلبات الواردة في رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21469) ورسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21470) .

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21471 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في معرض مشاورات المجلس السابقة .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الاخرى التالية : S/21444 و S/21445 و S/21446 و S/21448 و S/21449 و S/21450 و S/21451 و S/21452 و S/21453 و S/21454 و S/21456 و S/21457 و S/21458 و S/21460 و S/21461 و S/21462 و S/21464 و S/21465 و S/21466 و S/21467 و S/21468 التي تتضمن رسائل من ايطاليا والارجنتين وباراغواي ومصر واليابان والكويت (رسالتان) واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسانت كيتس ونيفيس (رسالتان) وملديف ونيكاراغوا وغانا وشيلي (رسالتان) واليابان وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وأوروغواي وكوبا وهايتي وعمان ، على الترتيب .

وتلقى أعضاء المجلس نسخا من رسالتين موجهتين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، ومن جمهورية إيران الإسلامية ، سيصدران كوثيقتين من وثائق مجلس الامن برقمي S/21472 و S/21473 على التوالي غدا في الساعة السادسة صباحا .

وأعتقد أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/21471) المعروض عليه . وإذا لم يكن هناك اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

أُجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسعدنا وأثلج صدورنا أن يوافق المجلس بالإجماع على القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) .

والولايات المتحدة لا تعترف بالإعلان العراقي الصارخ وغير المشروع بأن الكويت جزء من العراق .

ولهذا تود حكومة بلدي أن تؤيد حكومة الكويت الشرعية عن طريق القرار المتخذ بتوافق الآراء الذي اعتمدناه الآن والذي يعلن أن أي خيال كهذا لاغ وباطل ولا أثر قانونيا له . وقد أظهر العراق مرارا وتكرارا خلال الايام الاخيرة احتقاره للمجتمع الدولي ولقرارات هذه الهيئة . وإعلان العراق دليل آخر على خطره المستمر على المجتمع الدولي وازدرائه للقانون الدولي . ونحن من جانبنا ، بناء على طلب حكومات في المنطقة ، قد زدنا من وجودنا في المنطقة . وإننا بصدد إبلاغ هذا المجلس رسميا برسالة حسب الاصول بالتدابير التي اتخذناها وفقا للمادة ٥١ من الميثاق . وكما قال الرئيس بوش أمس ، فإن هدف هذه التدابير دفاعي تماما للمساعدة على حماية المملكة العربية السعودية . وقد اتخذت هذه التدابير وفقا للمادة ٥١ من الميثاق وتتفق مع المادة ٤١ والقرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وكما يؤكد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، فإن المادة ٥١ تنطبق في هذه الحالة . إن غزو العراق للكويت والوجود العسكري الضخم على الحدود السعودية يشكلان إنذارا خطيرا بالمزيد من العدوان في المنطقة . ولما كان الأمر كذلك فإن حكومة بلدي وغيرها

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

يرسلون ، بناء على طلب المملكة العربية السعودية ، قوات لردع المزيد من العدوان العراقي .

ما ضرورة هذا القرار ؟ هذا القرار ضروري لأن العراق يحاول أن يقضي على سيادة دولة عضو في الامم المتحدة . وهناك شيء كريه ورهيب ومألوف بعض الشيء بالنسبة للبيان الذي أصدره أمس مجلس قيادة الثورة العراقي . لقد سمعنا هذه الخطب الرنانة من قبل ، فقد استخدمت بشأن الراينلاند والسوديتينلاند والممر البولندي وغزو موسوليني لاثيوبيا وحادثة جسر ماركو بولو في الصين . لقد استخدمت لتقسم دولا ذات سيادة وتبتلعها ، مما يتنافى مع القانون الدولي . ولم يكن هناك رد فعل من جانب المجتمع الدولي . وكانت النتيجة اندلاع الحرب على صعيد عالمي .

ونعتقد أن المجتمع الدولي قد استفاد من هذا الدرس . ولن نسمح هنا بل ولا يمكننا أن نسمح بتكرار ذلك . لقد استفدنا في النهاية من الدرس المؤسف في الثلاثينات الذي عبّر عنه ببلاغة وزير خارجية سوفياتي في تلك الحقبة ، هو مكسيم ليتفينوف ، حين قال "السلام لا يتجزأ" . ونحن نوافق على ذلك .

لقد أثلج صدر حكومة بلدي رد فعل المجتمع العالمي بالنسبة للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ونحن واثقون من أن تدابير تنفيذه تجرى الآن من قبل الدول الاعضاء وفي الامم المتحدة . والقراران ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) يجب أن يستخدما لوقف هذا العدوان السرطاني بالاضافة الى مطالبة العراق بسحب قواته سحبا تاما وسريعا وغير مشروط .

ويطالب المجلس أيضا مرة أخرى اليوم باستعادة الكويت لسلطتها الشرعية وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وبهذا القرار يؤكد المجتمع الدولي مرة أخرى أن هذه الازمة ليست مسألة اقليمية فقط ، بل إنها تهددنا جميعا ، واننا قد استفدنا من دروس التاريخ . ولا يمكننا أن نسمح بابتلاع دول ذات سيادة وأعضاء في الامم المتحدة . إن الولايات المتحدة على استعداد للعودة الى المجلس عندما تنذر الظروف بذلك لكي تطلب المزيد من تدابير المجلس تنفيذا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . لقد أثلج صدرنا أن يستمر المجلس في العمل بسرعة وفعالية في جهوده التي يبذلها لمعالجة الازمة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ستكون كلمتي وجيزة لأن الحالة ، لسوء الطالع ، واضحة تماما . فقد غزا العراق الكويت في ٢ آب/أغسطس . وبعد أيام قليلة نصب حكومة عميلة له . وعلى الرغم من التصويت على قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) في ٢ آب/أغسطس الذي يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ، وعلى الرغم من إعلان الانسحاب الذي صدر عن هذا البلد بعد وقت قصير فإن الاحتلال لا يزال قائما .

وبالأمس اتخذ العراق خطوة اضافية أعلن فيها ضم الكويت الى العراق . وهذا يمثل قرارا بالغ الخطورة ينتهك القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . واستدعى ذلك أن نصدر ادانتنا وأدى بنا الى أن نؤيد دون تحفظ القرار الذي اتخذه المجلس بالاجماع . وأود أن أوكد أن بلادي على أتم الاستعداد لتأييد كل القرارات التي ستسهم في تنفيذ قرارات مجلس الامن ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ (١٩٩٠) .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يساور الاتحاد السوفياتي قلق بالغ إزاء استمرار التصعيد السريع للمواجهة في الخليج الفارسي وهو التصعيد الناجم عن غزو العراق المسلح للكويت وعن الإعلان الصادر يوم أمس عن الدمج المزعوم للدولتين ووزع القوات البحرية والجوية الامريكية في المملكة العربية السعودية . هذا ما ورد اليوم في بيان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، في أعقاب الغزو العراقي للكويت لم يكتف العراق بعدم سحب قواته من الكويت بل أعلن بالفعل عن ضم هذه الدولة .

إنه لمن الصعب والقاسي علينا أن نتكلم بهذه الطريقة عن العمل الذي قام به العراق مؤخرا ، فهو بلد نرتبط به بعلاقات ودية منذ وقت طويل ونود أن نحتفظ بهذه العلاقات التي أقمناها في الماضي إلا أننا لا يمكن أن نلتزم الصمت في هذا الوقت ولا أن نخالف ضميرنا .

(السيد لوزينسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن الموقف السوفياتي حيال هذه المسألة الاساسية يبقى ثابتا ويتمثل في وجوب الاستعادة والحماية الكاملتين لسيادة دولة الكويت واستقلالها الوطني ووحدة أراضيها . ويعارض الاتحاد السوفياتي استخدام القوة والقرارات الانفرادية .

ونرى أن أنجع الطرق وأكثرها حكمة لتسوية النزاعات تتمثل في بذل جهود جماعية والاستخدام الكامل للآليات التي تتيحها الامم المتحدة . إن ما يجري الآن في الخليج الفارسي يؤكد لنا بجلاء أهمية توخي الحذر والحيطة في هذه الحالات وعدم السماح بالقيام بأي عمل قد يزيد حدة التوتر .

ونود أن نذكر الجميع مرة أخرى بأن الاتحاد السوفياتي يعارض الاعتماد على استخدام القوة واتخاذ القرارات الانفرادية . فقد أثبتت التجارب على مر السنوات أن أنجع الطرق وأكثرها حكمة لتسوية النزاعات تتمثل في بذل جهود جماعية مع الاستخدام الكامل للامكانيات المتاحة من قبل الامم المتحدة وكما ذكر على وجه التحديد وزير خارجيتنا قائلا :

"نحن نؤيد أن يعالج مجلس الامن هذه المسألة الحرجة للغاية على أساس دائم . ونحن مستعدون للقيام فورا بالمشاورات داخل لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن التي يمكنها ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، الاضطلاع بمهام هامة للغاية" .

ونحن نرى أن الدول العربية نفسها يمكن أن تلعب دورا هنا هذا حتى لا يسمح بتفاقم الحالة في الخليج الفارسي وتوسيع رقعة النزاع العسكري .

لقد استمعنا باهتمام الى البيانات المتعلقة بعقد اجتماع طارئ لرؤساء الدول العربية في القاهرة ، ويحدونا الامل في أن تمثل النتائج التي تتمخض عن هذا الاجتماع عنصرا هاما في الجهود المشتركة المبذولة فيما يتعلق بالحالة في الكويت .

ويناشد الاتحاد السوفياتي كل الاطراف المعنية مباشرة بالمواجهة الخطيرة في الخليج الفارسي ونطلب منها احترام إرادة المجتمع الدولي والتحلي بالمسؤولية إزاء مصير العالم .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتوخى الايجاز في ملاحظاتي فالقرار الذي اتخذناه بالاجماع للتو واضح ولا يحتاج الى مزيد من الاسهاب . وهو ينص على أن الإعلان العراقي بضم الكويت ليس له أي أساس قانوني وهو باطل ولاغ . ولا تعترف كندا بهذا الضم المزعوم وتواصل الاعتراف بالحكومة الشرعية في الكويت .

وليس هناك أي شك في أن العمل الذي قامت به حكومة العراق مؤخرا يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ومبادئ التسوية السلمية للنزاعات بين الدول .

لقد أدان المجتمع الدولي من خلال مجلس الامن الغزو العراقي واحتلال الكويت . وفرضنا العقوبات على العراق لعدم سحب قواته على الفور ودون شروط . وقد أتى إعلان الامس بضم الكويت الى العراق تحديا لهذه الإدانة الدولية ، وهو عمل خطير للغاية لا يمكن السماح به .

ولهذا ، صوت وفدي لصالح قرار مجلس الامن ٦٦٢ (١٩٩٠) . ونحن نطالب العراق بالامتثال فورا للفقرة الثالثة من منطوق هذا القرار وذلك بالتراجع عن ضم الكويت .

السير تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقـــد مرت ثمانية أيام غير عادية علينا . من كان يتصور أن مجلس الامن كان سيوضع علـــى المحك بالطريقة التي حدثت أو أنه كان سيستجيب على هذا النحو الجيد باتخـــاذه القرارات التالية : القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) و القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقـــرار ٦٦٢ (١٩٩٠) . إن حكومة بلادي التي تجد نفسها في مواجهة الاحداث المروّعة التي وقعت تعرب عـــن سرورها للرد على هذه الاحداث التي تبعث على الدهشة ، وأنه ليسعدنا أيّما سعـــادة أن القرار الذي اتخذناه قبل لحظات قد اتخذ بالإجماع . لا أريد أن أخوض بالتفصيل في ذلـك غير أنني أود أن أبدي ملاحظتين قصيرتين .

أعتقد أن معظمنا إذ يفكّر في هذه الأزمة يخالجه شعور فظيع باننا نمر بوربـــة من الزمن نوعا ما ، وأننا نشاهد واحدا من الافلام السينمائية المصورة باللونيـــن الابيض والاسود إبّان الثلاثينات من هذا القرن عندما كان الديكتاتوريون يختالون علـــى المسرح العالمي ويستولون على أراضي الغير بدعوى الاتحاد أو أي دعوى أخرى كما لـــو كان العالم لا ينظر اليهم . والآن نجد أنفسنا في وربة الزمن هذه ، وننظر الى أحـــداث كانت فيما أعتقد قبل عشرة أيام تبدو لمعظم الناس بانها لا تكاد تصدق . ولكننـــا استجبنا استجابة جيدة وأعتقد أن من الاهمية بمكان أننا نرقب كل مرحلة من مراحل هـذه الأزمة عندما ننظر في الاحداث التالية .

وأول الامر ، طبعا ، اننا ضُللنا تضليلا ما بعده تضليل . فقيل لنا انه ليـــس لدى العراق أي نية في غزو الكويت . ونقل هذا الكلام الى العالم سرا وجهرا . ثم جـاء الغزو وقيل لنا مؤخرا أن لدى العراق نية أكيدة في الانسحاب ، وقُدّم الى الامـــم المتحدة جدول زمني يبيّن أن القوات العراقية ستبدأ الانسحاب في الساعة الثامنة مـــن صباح يوم الاحد ، أما الآن فيقال لنا انه لا توجد لدى العراق مطامح في أي مكان آخـــر في المنطقة ؛ وأعتقد أننا يجب أن ننظر الى أي تأكيد من هذا النوع بعين الريبـــة والشك ونحن محقّون في ذلك .

ويذكر الأعضاء أيضا أنه قيل لنا أن "حكومة كويتية حرة مؤقتة" قد اخترعت لتصريف شؤون ذلك البلد . وصحيح أن معظم أعضاء تلك الحكومة عراقيون ولكن الحكومة مع ذلك شُكلت وشاهدنا على شاشة التلفزيون صور تلك الحكومة وهي تتولى مهام السلطة ولا يكاد يكون من الضروري لي أن أقول أن تلك الحكومة لم تكن حرة ولا كويتية ولا حكومة - ولكن من المؤكد أنها كانت مؤقتة .

وتحاول الحكومة العراقية الآن أن تتذرع بحجج لتبرير أعمالها بالعودة الى أيام السلاطين العثمانيين لتبين حقها في ابتلاع الكويت . وأود أن أذكّر المجلس مجرد تذكير بأن العراق اعترف رسميا في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٣ بسيادة الكويت واستقلالها . ويجب أن يتقيد العراق الآن بذلك التعهد .

وحتى في هذه المرحلة لم يفت الآوان على العراق لكي ينفذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وأن يتجنب أثر الجزاءات التي نص عليها في قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) . وأكرر القول هنا أننا يجب أن نواصل دعم جهود جامعة الدول العربية . لذلك لنا وطيد الامل في أن يؤتي مؤتمر القمة العربي المعقود حاليا في القاهرة أُكُله وأن يستبين طريقا للخروج من هذه الازمة . ولكن يجب أن أوضّح أيضا أن مثل هذا الطريق للخروج من الازمة يجب أن يشتمل على استعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية في ظل حكومته الشرعية وانسحاب جميع القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط وفقا لقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) .

وقد يرغب أعضاء المجلس في أن يعرفوا أنه بدأ في منتصف الليلة الماضية نفاذ أربعة أوامر لإنفاذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) بموجب القانون البريطاني في المملكة المتحدة والاقاليم التابعة لها وفيما يتعلق بالمواطنين البريطانيين والشركات البريطانية في الخارج . أي أننا باختصار أنفذنا تشريعا داخل اقاليمنا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) .

وسيعرف أعضاء المجلس أيضا ان حكومتي وافقت ، بناء على طلب حكومة المملكة العربية السعودية ، على المساهمة بقوات في مجهود متعدد الجنسيات للدفاع الجماعي

عن أراضي المملكة العربية السعودية والدول الاخرى المهددة في المنطقة . وسنفعل ذلك وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة التي أعيد تأكيدها نصا ، كما يذكر الاعضاء ، في ديباجة قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . وسيكون لوجود القوات البريطانية ، وخاصة القوات البحرية ، في المنطقة ميزة اضافية في سياق ضمان التنفيذ الفعال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وقد دعت الفقرة ٦ (باء) من ذلك القرار ، على وجه الخصوص ، جميع الدول الى تقديم مزيد من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها بشأن تنفيذ أحكام ذلك القرار تنفيذا فعالا . ونحن نرى في رصد الحركة البحرية عن كثب عنصرا أساسيا في جعل الحظر فعّالا . وسنقدم طبعا للجنة مجلس الامن الجديدة التي ستجتمع لاول مرة بعد ظهر اليوم أكمل تعاون ممكن ، وسنقدم اليها المعلومات التي نكون قد جمعناها في أسرع وقت ممكن لتقييم الموقف واتخاذ المزيد من التدابير المناسبة .

واعتقد أن هذا يوم هام آخر في تاريخ هذه المؤسسة ويضع سابقة لنوع مجلس الامن ونوع أداء مجلس الامن الذي تصوره منشئو هذه المنظمة بادىء الامر عندما وضعوا تلك الوشائج قبل زمن بعيد .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نشعر بالجزع الشديد إزاء دورة الاحداث التي أعقبت عملية ضم الكويت غير الشرعية التي قامت بها العراق . انه ليحزننا أن نلاحظ أن العراق قد أصبح منبوذا دوليا جديدا . فقد انتهك المبادىء الاساسية لحل المنازعات بالوسائل السلمية بشنه عدوانا سافرا على الكويت . لقد تحدى إرادة المجتمع الدولي ، وبالتأكيد إرادة مجلس الامن ، التي تقضي بسحب قواته فورا ودون قيد أو شرط من الاراضي الكويتية .

إن ما نراه بأعيننا هو عمل من أعمال الخروج على القانون بصورة تامة وهو إعادة محزنة للاحداث المأساوية التي وقعت في الثلاثينات من هذا القرن عندما كان الحق للقوة . إننا نتذكر جميعا الى أين أدى بنا ذلك . إن المجلس مصمم على الحيلولة دون تكرار ذلك .

إن هذا المجلس يتحمل أكبر مسؤولية عن إقرار القانون والشرعية واحتـــرام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إننا ندين بأقوى العبارات المحاولة الاخيرة التي تمثلت في الغاء دولـــة الكويت بالقوة عن طريق الغزو الذي قامت به العراق لدولة الكويت ذات السيـــادة والمسالمة . وأنه لزام علينا أن نقف بحزم وأن نعمل على إبطال ذلك العمل الفظيـــع وذلك التحدي الكامل للإرادة الجماعية للمجلس ، بل إرادة المجتمع الدولي بأسره .

انطلاقا من تلك القناعة فإن اثيوبيا التي كانت نفسها ضحية لعدوان كهذا فـــي الماضي تدين عدوان العراق وضمها للكويت . وغني عن القول إن وفدي على استعـــداد للتعاون في اتخاذ كل التدابير الممكنة التي يمكن تصورها للتصدي للتحدي الخطيـــر لعملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وندعو العراق الى الامتثال لقرار مجلـــس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ونكرر تأييدنا لاستعادة الكويت استعادة كاملة لوحدتها وسيادتهـــا وسلامتها الاقليمية .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ماليزيا تشعر بخيبة أمل وقلق كبيرين بسبب قيام العراق بضم الكويت . وقد اتخذ هذا الاجراء على الرغم من قراري مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) ، مثيرا أسئلة خطيرة عن الخطوات القادمة . وتؤمن ماليزيا بأنه يتعين على كل بلد ، سواء كان ضعيفا أو قويا ، أن يلتزم بقيود مبادئ الامم المتحدة . وليس هناك مبدأ أكثر أهمية وأكثر قداسة من مبدأ حق جميع الامم في صون سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية .

لقد قطع العالم شوطا كبيرا الى الامام بعيدا عن عصر الحروب والمآسي الناجمة عن طموحات ومستلزمات الدول في التوسع وضم الدول الاخرى المحيطة بها . ويوجد الآن رفض قاطع لهذه الاعمال والسياسات . ولا يمكن لمجلس الامن في هذه المرة وفي هذه الحالة أن يفعل ما هو أدنى من ذلك . إن ضم الكويت أمر غير مقبول على الاطلاق . ويلزم أن ينطلق مجلس الامن في رفضه لضم الكويت من منطلق أنه يمثل السلطة الدولية الجماعية ، وأنه مستعد لاتخاذ التدابير الضرورية لتستعيد الكويت سيادتها وسلامتها الاقليمية .

وتود ماليزيا أن تناشد العراق ألا يشكك في إرادة الامم المتحدة وقدرتها على وضع كل ثقلها وسلطتها ونفوذها من أجل تنفيذ قراري مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) . فالجو مشحون حاليا باحتمالات خطيرة . والبلدان العربية تجري في هذه اللحظة مناقشات خطيرة على أعلى مستوى لتحديد الاستجابة التي ستبعد الوضع عن الهاوية التي نقترب منها .

ويتعين علينا أن نعطي البلدان العربية كل الدعم والتفهم والتشجيع . ويجب علينا أن نتخذ عدة خطوات للابتعاد عن هذه الهاوية . وسيسهم التأكيد من جديد على الدور المركزي للامم المتحدة وتجنب الاعمال الانفرادية في التحرك في هذا الاتجاه . وما من بلد يرغب في زيادة تدهور الوضع ، والكل يناشد العراق الامتثال لقراري مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) والاستجابة لدعوة اشقائه العرب والمسلمين الى إنهاء احتلاله للكويت .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن وفد الصين يشعر ، مثل بقية الوفود ، بالصدمة إزاء أعمال العراق الاخيرة . وإننا نود أن نؤكد هنا أن سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية يجب استعادتها واحترامها ، وأن قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) يجب تنفيذه على الفور وبفعالية ، وأنه ينبغي أن يسحب العراق جميع قواته من الكويت فورا ودون شرط . ونحن نرى أن ضم دولة ذات سيادة يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والمعايير الاساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وبالتالي لا يمكن السماح به . وانطلاقا من هذا الموقف ، صوتنا لصالح مشروع القرار S/21471 .

وفي الوقت ذاته ، نلاحظ مع الغبطة أنه سيعقد اليوم اجتماع قمة عربية طارئة . ونحن نؤيد دوما جهود الوساطة التي تقوم بها الدول العربية ونأمل أن تؤدي هذه القمة الى نتائج إيجابية ، كيما تساعد على التوصل الى حل سلمي للنزاع الحالي . واننا نطالب جميع الاطراف المعنية بالتحلي بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي الى زيادة تعقيد الموقف ، كيما يعود السلم والاستقرار الى منطقة الخليج .

السيد ألاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأكون مقتضبا ، لانني في الواقع لست بحاجة الى تعليل تصويت وفد بلادي . فقد أكد وفد بلادي ، عندما جرت استشارته أول مرة بشأن هذا الوضع وبشأن مشروع القرار ، أنه لن يكون لدينا اعتراض على التصويت لصالح مشروع القرار ، لاننا وافقنا على أن المجلس ينبغي أن يتخذ هذا القرار في الوقت الذي يجده مناسبا .

ولكنني أرى أن من واجبي أن أتقدم ببعض الملاحظات ، لانني سمعت إشاعات تفيد بأن هناك من يسعى ، لسبب مجهول ، الى تضليل الرأي العام وممثلي الدول الاعضاء الاخرى في المجلس بخصوص اتخاذ كوبا لاجراء مزعوم لعرقلة أو تأخير اعتماد مشروع القرار . وكما يعلم الاعضاء ، لقد قلنا في المشاورات غير الرسمية بالامس أننا على استعداد للتصويت عليه حينئذ واعتماده ، لاننا كنا متأكدين من أنه سيعتمد بالاجماع .

وما قاله وفد بلادي بالفعل في المشاورات هو أن ما كنا نعتقده خلال الايام القليلة التي مضت منذ اتخاذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) مختلف تماما . لقد كنا نقول ذلك قبل إعلان ضم الكويت أو حتى قبل أن تُعلَن النية بضمها صراحة .

وأجد من واجبي أن أعيد ذكر ما شعرت بأن من واجبي أن اكرره باستمرار : اننا نؤمن إيمانا راسخا بانه يتعين على مجلس الامن والمجتمع الدولي العمل بنشاط وبسرعة لمنع تفاقم النزاع وتوسعه . ولا يمكننا تجاهل الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن بعض الدول تتخذ تدابير انفرادية لا تتفق مع القرارات التي اتخذها المجلس ، وأن ذلك - كما ذكرت في الجلسة السابقة - لا يتمشى مع الرغبة في الحفاظ على السيادة أو السلامة الاقليمية للكويت أو أية دولة أخرى . إن هذه التدابير تتفق ببساطة مع مخططات الهيمنة التي تنفذها تلك الدول في منطقة الشرق الاوسط .

ولا يمكن للمرء أن يبرر الحرب وأعمال التدخل في الشرق الأوسط على أساس أي تفسير عشوائي لحق الدفاع عن النفس .

إن العالم لم ينته بسقوط موسوليني ، وقد ولدت الامم المتحدة من الرماد . وقد شهدنا منذ ولادة الامم المتحدة كيف تسعى بعض الدول الكبرى الى استخدام هذا المجلس لخدمة مصالحها الاستراتيجية أكثر من خدمة هيئة تعمل للحفاظ على السلم والامن الدوليين .

ولن أدلي ببيان طويل حول هذه النقطة . لقد ذكرت في المرة الاخيرة التي تكلمت بها في المجلس أن المجلس لا يقوم الآن ، لا قبل ٥٠ أو ٦٠ سنة ، بشيء بشأن مسائل محددة تؤثر علينا . وسيواصل وفد بلادي اصراره على أنه يتعين على المجلس أن يرفض أي نهج انفرادي أو انتقائي غرضه الوحيد تحقيق مصلحة بعض الدول الكبرى . وأعلم أن بعض الوفود لا تحبذ ذكر الاسماء ، ولكنني في هذه الحالة بالذات فإنني أتكلم بوجه خاص عن الولايات المتحدة الامريكية .

لقد أشير ، على سبيل المثال ، الى أهمية رصد ممرات الشحن البحرية لضمان التنفيذ الصارم للحظر الاقتصادي والتجاري . وهذا شيء حسن ؛ ووفد بلادي على استعداد للانتظار لغاية ١٧ آب/اغسطس .

أعتقد أننا اتفقنا أن نعقد يوم ١٧ آب/أغسطس اجتماع لجنة مجلس الامن التي تألفت ، ليس في الاسبوع الماضي ، ولكن قبل ١٣ عاما بالتحديد وعهد إليها بمراقبة تنفيذ الحظر المفروض على النظام القائم في جنوب افريقيا . وهذا ليس حظرا تجاريا بل حظرا على الاسلحة .

ومنذ أسابيع قليلة رأينا وثيقة صادرة عن منظمة غير حكومية لها مكانتها تشير إلى أن أكثر من عضو من أعضاء الامم المتحدة ومجلس الامن لا يحترمون أحكام هذا الحظر احتراما دقيقا .

وذكرت فكرة استخدام القوات البحرية لدول معينة لديها تلك الوسائل وعلى استعداد لتقديمها للإسهام في ضمان قدرة اللجنة المعنية بحظر الاسلحة على جنوب افريقيا على الاضطلاع بمهامها بفعالية أكبر . ونتطلع إلى تلقي اقتراحات على هذا المنوال في ١٧ آب/أغسطس .

ولكني أعتقد أنه يجب عليّ أن أسترعي انتباه جميع الاعضاء إلى أن الاغلبية العظمى للبشرية لن تنتفع من قبول فرض هذه النهج المنتقاة ، كإجراء تتبعه منظمتنا ، بناء على أولويات جهات معينة .

ونرى - وهذه هي النقطة الوحيدة التي أكدناها بصفة مستمرة خلال المشاورات الخاصة التي دارت خلال الايام القليلة الماضية - أنه يجب علينا أن نعمل عندما تصرح وسائل الإعلام وتعلن أن هناك من يتجه إلى الحرب ويستعد لها ، عندما يُعمل حساب ما يؤدي إليه ذلك من آثار على قواته أو قدرته العسكرية . ونرى أن مجلس الامن لا يرقى إلى مستوى مسؤوليته إن لم يأخذ تلك الحقيقة في الاعتبار ويتخذ التدابير بشأنها بصفة عاجلة . وهذا لا يتعلق باتخاذ القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) الذي صوتنا تأييدا له .

وأود أن أؤكد أن من المهم أن نتذكر هذه الاوضاع الخطيرة والمقلقة في منطقة الشرق الاوسط لأننا سمعنا اليوم ، في نفس الوقت ، أنباء نستشف منها أن هناك بصيصا من الامل في التوصل إلى تسوية لهذا الصراع المؤسف بين العراق والكويت وهذه الحالة الخطيرة التي تسود في المنطقة .

وأشير بذلك إلى اجتماع القمة بين الدول العربية الذي ينعقد في القاهرة الآن .

وفي هذا الصدد أود أن أقتبس ما يلي من رسالة أرسلها أمس الرئيس فيدل كاسترو إلى جميع رؤساء دول البلدان العربية - رسالة كان لي شرف تسليمها شخصيا إلى السفير أبو الحسن لينقلها إلى حكومته :

"... دعني أصارحك ، سيدي ، بما يهديني من تأكد من حكمة وشجاعة قادة الامة العربية وحيوية مؤسساتها .

"فلا شيء ولا أحد يمكن أن يحل محل هذه القوة وهذه السلطة وهذه الروح المعنوية في البحث فورا عن حل عن طريق التفاوض للنزاع بين شعبين عربيين ، حل يستتبع طبعا انسحاب القوات العراقية واستعادة الكويت لسيادتها كاملة ، دون حروب مأساوية ، أو تضحية بالشعوب أو دمار مادي واسع النطاق" . (S//21465 ، ص ٥)

ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن تتمكن الدول العربية ، عن طريق الجهود المتضافرة التي تبذلها جميعا ، من التوصل إلى حل عادل فوري لهذا الصراع مما يوصد الباب في وجه امبرياليي أمس واليوم الذين يحاولون بسط سلطانهم على الشرق الاوسط ومعاملته بصفته جزءا من ممتلكاتهم .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صعق المجتمع الدولي بإعلان العراق ضمه للكويت . إن اتخاذ قراري مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) أرسل رسالة رشيدة وواضحة جدا من المجتمع الدولي إلى العراق . ويؤسفنا أن هذه الرسالة لم تحظ برد فعل مسؤول وجدي . وقد اختار العراق أن يتوسع بدلا من أن ينوي نية جادة الانسحاب وتطبيع الحالة المتفجرة .

إن الاستيلاء على أراضي دولة أخرى باستخدام القوة يتنافى مع واحد من أهم المبادئ الاساسية الراسخة للقانون الدولي . وفنلندا تعتبر ضم الكويت من جانب

العراق باطلا ولاغيا وقد انضمت لتوها إلى أعضاء مجلس الامن الآخرين في دعوة الجميع إلى عدم الاعتراف به .

ونذكر بارتياح أن البلدان العربية تبذل قصارى جهدها لتخفيف الحالة الخطيرة للغاية ، ونتطلع إلى نتائج إيجابية لاجتماع القمة الذي ينعقد لمعالجة التطورات .

ومرة أخرى نناشد العراق وجميع من يعنيهم الأمر ممارسة كبح جماحهم إلى أقصى حد بغية عدم توسيع حلقة التوتر وتصعيد الحالة .

إن احتلال العراق للكويت يجب أن ينتهي وسيكون خطأ لا يمكن اغتفاره إذا تكررت حالات الفشل التي حدثت عبر التاريخ في وقت تيسر فيه التطورات العالمية فرصة للعمل نحو عالم أفضل .

السيدة كاستانيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في ضوء الاحداث التي أعقبت اتخاذ قراري مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) يعرب وفد كولومبيا عن عميق قلقه وإدانته الصريحة لإعلان العراق ضمه للكويت منتهكا انتهاكا مباشرا للمبادئ الاساسية للقانون الدولي .

لقد قدمنا دعمنا للقرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) وشاركنا في تقديمهما ، وينطبق ذلك على القرار الذي اتخذه المجلس الآن . وقد فعلنا ذلك لاننا نؤمن بانه لا بد لمجلس الامن من أن يستمر في القيام بالدور القيادي الهام الذي اضطلع به حتى الآن في السعي لإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع الذي يؤثر على العالم .

إن استخدام القوة لا يمكن أن يضفي الصبغة القانونية على الاحتلال أو إخضاع الاراضي . ولهذا فإننا نأمل أن تتخذ جميع الدول والمنظمات الدولية في العالم التدابير اللازمة لإلغاء ضم الكويت . ويجب استعادة استقلال الكويت وسلامتها الإقليمية وسيادتها ، وإننا نسلم بقدرة مجلس الامن على تحقيق هذه الغاية . وبالتالي ، يجب أن تعمل الدول معا بغية ضمان عدم تفاقم التوترات أو السماح لها بالامتداد إلى مناطق أخرى .

ويقدم وفد بلدي تعاونه في أعمال مجلس الامن . ونأمل أن يساعد نفوذ جامعة الدول العربية على التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رومانيا .

صوّتت رومانيا مؤيدة القرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) المتعلقين بالبند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" ، ونطالب بتنفيذهما على الفور وبغير شرط . وبنفس الروح ، وانسجاما مع هذا الموقف تعرب رومانيا عن تأييدها الكامل للقرار الذي اتخذ للتو والذي يرد في الوثيقة S/21471 . ويستند موقفنا الراسخ هذا إلى أنه لا يمكن بأي حال من الاحوال تبرير استعمال القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة واحتلال هذه الدولة عسكريا . ونحن نرى أنه ينبغي أن تنفّذ جميع الدول القرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) تنفيذا سريعا .

وتؤيد رومانيا انسحاب القوات العراقية دونما ابطاء إلى الحدود المعترف بها دوليا بين البلدين واستعادة حكومة الكويت الشرعية . وفي الوقت ذاته ، نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول أن تلتزم التزاما صارما بمبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا . ويتحتم على جميع البلدان أن تبدي الاعتدال والمسؤولية وأن تمتنع عن اتخاذ أية اجراءات من شأنها أن تفاقم الحالة . فأي تصعيد جديد للقوة سيجعل من الصعب تسوية هذه الحالة التي تتسم بالخطورة بالفعل . وما هو ضروري الآن اللجوء إلى العمل السياسي والإبقاء على الحوار .

وينبغي للامم المتحدة والدول الاعضاء فيها أن تتمكن من ممارسة تأثيرها على الاحداث بغية احتواء الازمة والمشاكل الناجمة عن استعمال القوة والاحتلال العسكري لدولة أخرى .

إن القرار الوارد في الوثيقة S/21471 واضح للغاية في هذا الصدد ، ويؤكد أن احتلال العراق للكويت ليس له أية صلاحية قانونية . ويؤكد تصميم المجلس على إعادة سيادة الكويت واستقلاله ووحدة أراضيه .

ونعرب عن الامل في أن تراعي جميع الأطراف المعنية القرار الجديد هذا بالاضافة إلى القرارين السابقين مراعاة كاملة وتنفذها .

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

أعطي الكلمة لممثل الكويت .

السيد أبو الحسن (الكويت) : للمرة الثالثة خلال أسبوع اجتمعتم لمناقشة العدوان العراقي على الكويت ، واحتلاله بالقوة الغاشمة لكامل تراب الكويت ، ونتائج هذا العدوان وللمرة الثالثة أخاطبكم فيه ويعتصرني الالم ، وفي الحلق غصّة ، حيث يأتينا من الاخ الذي أمنّاه ما لم نكن نتوقع ومن الجار الذي أحسنا على الدوام معاملته ما لا نستحق ولا يقرّه شرع ولا ميثاق . يأتينا الباطل قولا ، والعدوان عملا .

اجتمعتم اليوم للنظر في الدافع الحقيقي لهذا العدوان الذي بدأ يوم الاول من آب/أغسطس . هذا الدافع الذي أصبح واضحا الآن للعالم ، والذي تمثّل في الاستيلاء والضم الكامل وبالقوة العسكرية للكويت . إن هذا الامر يعيدنا إلى شريعة الغاب ، وهذا إجراء مخالف لكل المواثيق والمبادئ القانونية الدولية ويحق لنا أن نتساءل ، كيف وصل المعتدي إلى هذا الحد من الاستهتار ، والاستخفاف بالإرادة الدولية وبالمواثيق والاعراف التي تحكم علاقات الدول والشعوب .

كيف وصلنا إلى ذلك ؟ لقد وصلنا اليها من خلال سلسلة متواصلة من الخداع الذي ميّز النظام العراقي ، فقد أطلق النظام العراقي وقبل غزوه للكويت تعهدات جاءت على لسان زعماء عرب لهم احترامهم وتقديرهم لدى الكويت وشعبها ناهيك عن الاحترام الذي لهم لدى شعوبهم ولدى العالم . وانصبت هذه التعهدات كما تعلمون جميعا على أن العراق لن يعتدي على الكويت ناهيك عن غزوه . وكانت النتيجة أن غزا العراق الكويت واحتل ترابه بالكامل .

وأطلق النظام العراقي بعد ذلك إدعاء بأن غزوه للكويت جاء بناء على طلب من جهات محلية مزعومة ولقد ثبت بطلان ذلك الإدعاء بشكل استحق سخرية جميع دول العالم وشعوبها ، واستمر النظام العراقي في إدعاءاته وتعهداته فوعد بالانسحاب ، بل ادّعى أنه بدأ فيه فعلا ، ولم تلبث الرغبة الحقيقية النهمة للنظام العراقي أن أطلّت بأنيابها لتبتلع كامل التراب الكويتي وتضمه بدعاوى زائفة ، لم تستقم ولم تصلب في الماضي ، ولن تستطيع أن تستقيم في هذا العصر الذي نعيش فيه . فكيف لنا أيها السيد الرئيس ، أيها الاعضاء ، أن نصدّق بعد اليوم أية وعود أو تعهدات ، أو نوايا لهذا النظام الخارج عن القانون والاعراف والمواثيق الدولية .

إن الكويت ، أميرا وحكومة وشعبا وأمام هذا التحدي الجديد ، ليس للكويت ، إنما لجميع دول المنطقة وللعالم ، لترحب بقرار مجلسكم ، ومن خلاله المجتمع الدولي بإدانة هذا الضم ، ورفضه بشكل قاطع واعتباره لاغيا ، وعدم ترتيب أية آثار قانونية عليه ، إن مبدأ واضحا استقر في المواثيق والأعراف الدولية ، وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وهذا المبدأ كفيل بأن يتصدى بفوره الوهّاج لظلام وظلم هذا التصرف العراقي الذي يعبّر عن نوايا توسعية لا تعرف الحدود وتهدد أمن واستقرار المنطقة .

إن مجلسكم الموقّر مطالب دائما بإحكام تنفيذ قراريه ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) حتى يؤدي إلى انصياع العراق للإرادة الدولية وسحب جميع قواتها ، ومن دخل إلى الكويت بصفة غير شرعية ، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في الأول من آب/أغسطس وقبل الغزو .

كما أن مجلسكم الموقر مطالب بدعم جهود الحكومة الكويتية الشرعية الرامية إلى تحرير التراب الكويتي وإعادة سلطتها الشرعية على مقدرات البلاد .

إن نضالا شريفا يقوم به الشعب الكويتي الواقع تحت الاحتلال ، رغم محدودية إمكانياته . إن هذا النضال إنما هو تعبير حي عن مدى قوة الرفض الكويتي ، مواطنين ومقيمين ، لبطش المحتل ، ولعدوانه ولوجوده فوق تراب الكويت الطاهر كما أن هذا النضال أخذ منحى متزايدا خلال الأيام الماضية لأنه يقاوم في نفس الوقت ممارسات لاإنسانية تقوم بها قوات الاحتلال ، ممارسات أحطنا مجلسكم الموقّر بتفاصيل عنها ، كما اهتمت بها جميع وسائل الإعلام الدولية . إن مجلسكم مدعو إلى دعم هذا النضال الشريف وإلى التدخل لدى سلطة الاحتلال لردعها عن الاستمرار في هذه الممارسات اللاإنسانية . إن قلقنا شديد تجاه الوضع في الكويت تحت الاحتلال العراقي ، ونطلب من مجلسكم أن يؤكد على العراق ضرورة التزامه باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

إن القرار الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع ليعتبر في نظر الكويت ردة فعل ضرورية على هذا الإعلان العراقي الباطل قانونا ، الباطل نصا وروحا ، إجراء ونتيجة ، وإننا نرى أن أحكام هذا القرار إنما تندرج تحت مظلة الفصل السابع من الميثاق .

إننا نتطلع إلى استمرار دعمكم لقراراتكم ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، حيث أنكم بذلك تدعمون الشرعية الكويتية وتدعمون مبادئ الميثاق والقوانين والاعراف الدولية .

في هذه اللحظات الحاسمة في حياة الأمم والشعوب وبالذات في حياة الكويت ، أميرها وحكومتها وشعبها أجد نفسي غير قادر على كتمان ما يختلج في نفسي وفي نفوس جميع أعضاء وفد الكويت ، من هذا الدعم والتواصل والتفهُّم الذي نجده منك أيها السيد الرئيس ، ومن الأمين العام ، ومن أعضاء مجلس الأمن ، ممثلين وأعضاء ، ومن جميع الوفود الأعضاء في الأمم المتحدة . لقد غمرونا ، منذ بدء الاساءة بعطفهم وتعاطفهم ، بتفهمهم للمغزى الحقيقي لهذا العدوان ، وأنه عدوان لن يقف عند الكويت حدا ، بل تمتد ذراع بطشه وتهديده وابتزازه وإرهابه لتشمل جميع دول المنطقة ، وتهدد السلام في العالم .

أقول باسم وفد بلادي لك ، أيها السيد الرئيس ، وللأمين العام ، ولأعضاء المجلس ، وللجميع ، إنكم تقفون مع الحق ، وتسطرون في سفر التاريخ شواهد على ثباتكم على المبادئ وعلى رفضكم للقوة الغاشمة المجردة من المنطق والحق أن تسود ، وأن تتحكم في رقاب الشعوب ومصير البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل عمان الذي يرغب في التكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، أود أن أعرب لكم -

سيدي الرئيس - ولأعضاء مجلس الأمن - عن تقديرنا لجهودكم الدؤوبة لمحاولة إيجاد حل لإنهاء الغزو والاحتلال العراقيين ، والضم العراقي اليوم للكويت .

لقد أصدرت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بيانا قويا فيما يتعلق بالعمل العدواني هذا ضد الكويت . وفضلا عن ذلك ، استمع المجتمع الدولي إلى بيانات عديدة تدين العدوان العراقي ، بما في ذلك بيانات أصدرتها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

في ضوء هذا العدوان النشيط ان مجلس الامن بقيادتكم يا سيادة الرئيس قد اتخذ بصورة صحيحة قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي يطالب بسحب القوات العراقية فورا ودون قيد أو شرط الى مواقعها قبل ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ويقضي بايجاد تسوية سلمية للخلافات .

لقد واجه المجلس حينئذ حالة تهدد السلم والامن الدوليين . إن بلدان مجلس التعاون الخليجي تؤيد تأييدا كاملا الدور الذي تقوم به الامم المتحدة ومجلس الامن من أجل التوصل الى حل سلمي للخلاف بين هذين البلدين الشقيقين ، وما برح يعترف بحكومة الكويت الشرعية ، تحت قيادة سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، امير الكويت .

أصدرت بلدان مجلس التعاون الخليجي في اجتماعها الوزاري الاستثنائي الذي انعقد يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ بلاغا آخر اكدت فيه من جديد تأييدها للحكومة الشرعية في الكويت ، كما عُمم في الوثائق الرسمية .

إن بلدان مجلس التعاون الخليجي تؤكد من جديد مرة أخرى دعوتها للعراق الى سحب قواته من الكويت فورا ودون قيد أو شرط وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الامن .

ونتيجة لعدم امتثال العراق لقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي يطالب بفرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

ولسوء الحظ قبل أن نرى أي نتائج ايجابية لجميع الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي علمنا أن العراق خرج بإعلان صادر عن المجلس الاعلى للثورة في العراق بضم الكويت الى العراق . ان هذا العمل يمثل تحديا لرغبات المجتمع الدولي وينم عن تجاهل تام لميثاق الامم المتحدة .

إن بلدان مجلس التعاون الخليجي تأسف لهذا العمل ولا تعترف بهذا الضم ، وتحث البلدان على عدم الاعتراف بهذا الضم لدولة أجنبية تتمتع بعضوية كاملة في الامم المتحدة وتحظى منذ سنوات باعتراف دولي من جميع البلدان ، بما فيها العراق . هنا يواجه المجتمع الدولي مرة أخرى حالة خطيرة جديدة تبرر اتخاذ قرار آخر لمجلس

الامن . ومن المامول أن يكون القرار الذي اتخذ هذا الصباح بمثابة رسالة واضحة الى العالم مفادها أن هذا الضم لدولة الكويت الشرعية وذات السيادة لاغ وباطل وغير مقبول .

وفي الختام ، أود أن أغتنم الفرصة لاعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس ولاعضاء مجلس الامن والامين العام وأعضاء الامم المتحدة على تفهمهم وتشجيعهم وجهودهم التي لا تعرف الكلل وتاييدهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل عُمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل العراق .

السيد الانباري (العراق) : من كان بيته من زجاج عليه ألا يرمي الحجارة على الآخرين . هذا الاسبوع يصادف الذكرى الخامسة والاربعين لقيام الولايات المتحدة الامريكية لاول مرة في تاريخ البشرية بإلقاء القنابل الذرية على أكبر مدينتين في اليابان وقتل الملايين من الناس الابرياء في ذلك العمل . وقبل أسابيع قليلة عقد هذا المجلس الموقر في جنيف وبتأييد جميع الدول الاعضاء فيه للبحث في حماية الاطفال والنساء في الاراضي المحتلة الفلسطينية من قبل القوات الاسرائيلية الغاشمة . ولكن الوفد الامريكي لم يتردد في ممارسة حق الفيتو في ابطال هذا القرار . إنني إذ أشير الى هذا الحادث لا اقصد أن أنفرد بالولايات المتحدة الامريكية لانني أرى هنا العديد من الوفود التي مارست دولها في الماضي عمليات اهمال قرارات مجلس الامن بدون محاولة اعطاء الشرعية والعدالة الدولية التي يتكلمون عنها . أنا أقول هذا لمجرد التذكير مع كامل احترامي وتقديري للمجلس ولجميع اعضائه .

لقد سبق لحكومتي أن أعلنت رسميا بأنها سوف تباشر بالانسحاب من الاراضي الكويتية يوم ٥ آب/اغسطس الماضي . وفعلا باشرت بذلك . ولكن هناك بعض القوى العالمية لا تريد أن يتم الانسحاب بطريقة سلمية . ولهذا قامت بممارسة ضغوط شديدة على مختلف دول العالم وباجراء تهديدات عسكرية ودبلوماسية لبلدي مما يجعل العراق في موقف صعب لاكمال عملية الانسحاب في ظل هذه الاجواء الخطيرة .

إن المزاعم التي تدعي بأن العراق يحاول غزو بلد عربي شقيق لا أساس لها من الصحة . وقد قامت حكومة العراق على أعلى المستويات بنفي ذلك وبتأكيد احترامها لسيادة وحرمة أراضي الاقطار العربية المجاورة ، بما في ذلك المملكة العربية السعودية الشقيقة . ولكن التدخل العسكري في المنطقة هو السبب الخطير الذي يهدد الامن والسلم فيها . لقد سمعنا حينما صادق هذا المجلس على قراره ٦٦١ (١٩٩٠) بعض الاعضاء المحترمين يؤكدون بأن فرض الاجراءات الاقتصادية لا يبرر ولا يمكن أن يكون حجة لأي عمل عسكري انفرادي تقوم به دولة خارجية . مع هذا نجد أن إحدى الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس ضربت عرض الحائط بهذا القرار واتخذت اجراءات عسكرية تشكل الآن الخطر الحقيقي على الامن والسلم في المنطقة .

لقد أصدر مجلس قيادة الثورة في العراق ، وهو أعلى سلطة في البلاد ، بيانا هاما . وأجد أن أفضل تعليق على ما قرره المجلس الموقر في هذا المجلس أن أقتطف بعض فقراته إن سمحتم بذلك . لقد أكد مجلس قيادة الثورة العراقي بأن "الاجنبي وهو يغادر المنطقة ويترك صيغ الاستعمار المباشر مما كان قد اعتمده من قبل فإنه لم يغادر صفوفنا عن طريق عملائه ودسائسه . وكان من أبرز افعال الاستعمار الاجرامية أن جزّأ الوطن العربي الذي كان واحدا .

"وبعد الاستقلال الذي حظيت به أقطار العرب ، وراح يوغل بأفعاله الشريرة فجزّأ الكثير من الاقطار وفق حسابات أطماعه ومراميه" .

ثم يستمر البيان فيؤكد :

"... إن الاستعمار الغربي قد عمد وهو يرسم جغرافية وحدود السيادة في كل قطر إلى أن تبقى كل الاقطار ضعيفة وأن تحول التجزئة مع مضي الايام دون صيرورتها صفا واحدا وحالة واحدة . وهكذا حقّق الاستعمار مقاصده ، وليس أدل على نجاحه في ذلك من أنه حوّل الوطن العربي إلى ٢٢ دولة قبل قيام وحدة اليمن المباركة في شهر أيار/مايو الماضي .

"والذي أصاب الاقطار الاخرى على أرض العرب أصاب العراق ، عندما اجتزأ منه الاستعمار جزءا عزيزا هو الكويت ، وأبعد العراق عن البحر لكي يحرمه من جانب من اقتداره السوقي ، أو الاستراتيجي ، ولم يستطع الاستعمار الغربي [وعلى ما يؤكده بيان مجلس قيادة الثورة] أن يحقق في العراق ما حققه عن طريق التجزئة مع الاقطار العربية الاخرى .

"لذلك ، لقد قرر مجلس قيادة الثورة في العراق إعادة الجزء والفرع ، الكويت ، إلى الكل والاصل ، العراق ، بوحدة اندماجية كاملة أبدية لا انفصام لها ، تسود فيها نفس المفاهيم والقيم التي تسود في أجزاء العراق الاخرى وبما يعزز وحدة العراق أرضا وانسانا ومياها وأجواء اقليمية" .

لقد انتهى الاقتباس من بيان مجلس قيادة الثورة ، ولكني أود أن أضيف في الختام بأن حكومتي تؤكد مرة أخرى بأن الوحدة بين العراق والكويت وحدة أبدية ولا رجعة عنها . بكلمة أخرى :

(تكلم بالانكليزية)

إنها وحدة أبدية ولا رجعة عنها .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني متردد في أخذ الكلمة ، ولكننا سمعنا قبل لحظة شيئا بلغ من الغرابة والترويع والندرة حدا يقتضي منا التعقيب . لقد كان البيان الذي أدلى به ممثل العراق مبنيا على الفكرة الاولى أن الولايات المتحدة هي بطريقة ما السبب في كل ما حدث ، متجاهلا حقيقة أن حكومته حرّكت قواتها دون سابق استفزاز لابتلاع بلد عربي زميل - شقيق عربي بالفعل - من ناحية ، وثانيا ، إن دولة مجاورة مهددة ، المملكة العربية السعودية ، طلبت المساعدة من الولايات المتحدة ومن الاصدقاء الاخرين ، وإن هذه المساعدة تقدّم بموجب المادة ٥١ من الميثاق .

ومضى بعد ذلك إلى وصف عملية "التوحيد" الانفرادية والقسرية ، العدوانية حقا ، للعالم العالم بقيادة رئيسه ، ويبدو بشكل من الاشكال يبررها بما يتنافى مع القانون الدولي ، والميثاق ، وموقف جامعة الدول العربية ، ومجلس التعاون الخليجي ، بل وكل انسان يخطر في بالي موجود هنا أو في أي مكان في العالم يؤمن بالحق وبالعدالة . إن فكرة أن العراق يمكنه القيام بعمل انفرادي لتحقيق هدف عربي ما لا يفهمه إلا رئيسه ، تؤدي بنا بالطبع إلى التساؤل : أين ستكون نهايته ؟ هل سينتهي في الكويت ؟ هل سينتقل إلى المملكة العربية السعودية ؟ هل سينتقل إلى الاردن ؟ أو هل سيتجاوز ذلك إلى بلدان أخرى ؟ وفوق كل هذا ليس لحكومة بلادي ، في هذه المنطقة بالذات ، وفيما يتعلق بهذه المشكلة على وجه الخصوص ، أي علاقة تاريخية إلا تعزيز حرية واستقلال البلدان في تلك المنطقة والدفاع عنهما .

ويتساءل المرء كيف يمكن توفيق هذا الانبعاث الجديد للاهتمام العدواني بإعادة التوحيد العربي مع أعمال حكومته ، كما سمعنا قبل بضع دقائق ، عندما اعترفت في عام ١٩٦٣ بحرية دولة الكويت واستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، التي أكدناها توا مرة أخرى هنا في المجلس .

السيد أبو الحسن (الكويت) : إنني متأسف لأخذ الكلام مرة أخرى لكنني مضطر لكي أردّ على مندوب العراق .

إنني كنت صادقا كل الصدق . ولقد تأكد ذلك الآن بأن وافقني مندوب العراق عندما قال وهو يشير إلى الوجود الاستعماري في المنطقة وإلى كيفية تقسيمه للعالم العربي . ما قاله يؤكد ما ورد في بياني من أن الأهداف التوسعية للعراق لن تقف عند حد الكويت . لقد اختبرنا وعود القيادة العراقية ووجدنا ما أدت إليه هذه الوعود ، ونسمع الآن التبرير للاجراء الاخير بالضم . هذا التبرير الذي يؤيده بوعد بأن هذا العدوان لن يصل إلى دول أخرى ، وعلى ضوء اختبارنا لمدى مصداقية الوعود العراقية والفلسفة وراء غزو الكويت وضم الكويت التي أوضحها مندوب العراق الآن ، أترك لمجلسكم الموقر استخلاص النتائج اللازمة حول المدى الذي سوف يصل اليه العدوان العراقي في المنطقة .

لقد قال مندوب العراق إن مجلس قيادة الثورة العراقية في العراق هو أعلى سلطة فيه . لكنني أود أن أقول له إن مجلس قيادة الثورة في العراق ليس أعلى سلطة في العالم . إن خير إجابة على الوحدة الابدية التي يزعمها مندوب العراق اتخذتموه توا الآن في اصداركم وبالاجماع القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) . إن السلطة الدولية لمجلس الامن هي السلطة التي تعلو فوق سلطة مجلس قيادة الثورة العراقي ، كما يدّعيه مندوب العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الامن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقي مجلس الامن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠